

منظمة العفو الدولية

1 ديسمبر/كانون الأول 2015
رقم الوثيقة: MDE 31/2931/2015

اليمن: يتعين على جماعة الحوثي المسلحة أن تضع حداً لقمع المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه يتعين على جماعة الحوثي المسلحة أن تسمح لمنظمات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات غير الحكومية بالعمل بحرية في المناطق التي تمارس عليها سيطرة فعالة في اليمن.

وقد تحدثت منظمة العفو الدولية مع 13 منظمة غير حكومية مختلفة في صنعاء، 12 منها مغلقة حالياً، وأبلغت هذه المنظمات الباحثين بأنها تعرضت، هي ومنظمات أخرى، على مدى الأشهر الستة الأخيرة، لمزيد من المراقبة والضغط من جانب جماعة الحوثي المسلحة، التي داهمت مقرات ما لا يقل عن 27 منظمة غير حكومية في صنعاء وأغلقتها. وفي كثير من الحالات، تمارس المنظمات التي استمرت في العمل الرقابة الذاتية وتتعرض لمعوقات بسبب مضايقة العاملين فيها وترهيبهم.

وأفاد بعض النشطاء والعاملين في المنظمات غير الحكومية الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية على مدى الفترة من مايو/أيار إلى نوفمبر/تشرين الثاني، بأن جماعة الحوثي المسلحة بررت هذه الإجراءات بوصف المنظمات غير الحكومية بأنها "عميلة" للغرب، و"أمريكا" ومنظمات دولية. ومن بين المنظمات غير الحكومية السبع والعشرين التي تعرضت للمداهمة والإغلاق، استهدفت ست منظمات على الأقل بسبب الاعتقاد بارتباطها "بحزب الإصلاح"، وهو حزب سياسي إسلامي سني.

وأفاد النشطاء، والعاملون في المنظمات غير الحكومية، وأسر المعتقلين بأن القيود على المنظمات غير الحكومية تأتي في إطار حملة أوسع على من يُعتَقَد أنهم معارضون للحوثيين من نشطاء أو جماعات. وخلال عام 2015 كذلك تعرض العشرات من الصحفيين، والنشطاء، والشخصيات السياسية ذات الدور القيادي في "حزب الإصلاح" للاعتقال التعسفي، وهو ما وثقته منظمة العفو الدولية في مايو/أيار 2015.¹

مداهمة المنظمات غير الحكومية وإغلاقها

¹اليمن: استهداف للمعارضة واعتقالات تعسفية وعمليات اختطاف على أيدي الحوثيين والموالين لصالح <https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/1686/2015/ar>

تُقدِّم أعضاء جماعة الحوثي المسلحة ومكتبها السياسي، المعروفون باسم "أنصار الله"، في الفترة بين مارس/آذار ويونيو/حزيران 2015، سلسلة من المداهمات غير المعلنة للمنظمات غير الحكومية في صنعاء أفضت إلى إغلاق ما لا يقل عن 27 منظمة.

وأبلغ ممثلون لبعض المنظمات التي تعرضت لهذه المداهمات منظمة العفو الدولية بأن الجماعة المسلحة طالبت بمعلومات بخصوص تمويل هذه المنظمات وأنشطتها. وفي بعض الحالات صودرت الملفات، والمعدات المكتبية، والأثاث. واحتلت الجماعة المسلحة بعض المكاتب وتستخدمها الآن قواعد لعملياتها.

وذكرت عدة منظمات غير حكومية أن مسلحي جماعة الحوثي صادروا مبالغ نقدية عثروا عليها في المكاتب خلال مداهمتها ورفضوا إعادتها معتبرين إياها "تبرعات للمجهود الحربي دعماً للمقاتلين [الحوثيين] في الميدان".

وحسبما أفاد رامبي، وهو موظف في جمعية خيرية طبية أُغْلِقَتْ في إبريل/نيسان 2015:

"في الساعة الرابعة عصراً يوم 21 إبريل (نيسان)، وصل سبعة مسلحين من أعضاء "أنصار الله" واقتادوا اثنين من حراس الجمعية إلى مركز شرطة 14 أكتوبر واستجوبوهما، حيث سألوهما عما إذا كانا مرتبطين بحزب الإصلاح. ولم يُطلق سراحهما إلا بعد خمس ساعات ووصلنا إلى الجمعية فوجدا أن أعضاء أنصار الله احتلوا المكاتب ونهبوا كل محتوياتها. وصادروا 70000 ريال يمني [325 دولاراً أمريكياً] تخص أحد الحارسين وأبلغوهما بأن الجمعية الخيرية ستظل تحت سيطرتهم. ولم يبقوا على شيء، فقد احتلوا حتى مركزنا الطبي وصيدليتنا. كل ما فعلناه هو أننا كنا نقدم خدمات طبية مجانية للفقراء والسجناء كان المئات يعتمدون عليها."²

وأبلغ محمد، وهو مدير وحدة الرعاية الاجتماعية في جمعية خيرية معنية بالتنمية، منظمة العفو الدولية بأن الجمعية تعرضت للمداهمة في 4 إبريل/نيسان:

"في ذلك اليوم، قرابة التاسعة مساءً، طرقت شخص ما باب المكتب ففتحه الحارس ليجد 40 مسلحاً. وعندما اتصل الحارس وأبلغنا، قلنا له أن يدعمهم يدخلون للتفتيش. وما أن دخلوا المكاتب حتى شرعوا في انتزاع الأقراص الصلبة من أجهزة الحاسوب، ومصادرة الملفات ونقلها إلى سياراتهم، ثم احتجزوا الحارس خمس ساعات في مكان غير معلوم. واحتجزوا كذلك الشخص المسؤول عن وحدة التخزين ثلاثة أيام ولم يطلقوا سراحه إلا بعد أن أجرينا بعض الاتصالات بوسطاء. وبعد ثلاثة أيام داهموا كذلك مركزنا الطبي، ونهبوا كل محتوياته بعد ذلك يوم 27 مايو (أيار)."³

وقال النشطاء الذين تحدثوا إلى منظمة العفو الدولية إن جماعة الحوثي المسلحة أذرت المنظمات غير الحكومية خلال الاستجوابات والمداهمات بأن عليها أن تعمل تحت إشراف

² أجريت المقابلة في صنعاء في شهر مايو/أيار 2015. تم تغيير الاسم لأسباب أمنية.

³ أجريت المقابلة في صنعاء في شهر مايو/أيار 2015. تم تغيير الاسم لأسباب أمنية.

الحوثيين وإلا أُغِلِّقت نهائياً. وقال أعضاء جماعة الحوثي المسلحة للمنظمات غير الحكومية أثناء المداهمات والاستجابات أنه يجب ألا توثق سوى الانتهاكات التي يرتكبها التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، وليس الانتهاكات التي يرتكبها الحوثيون وحلفاؤهم. وأبلغت إحدى المنظمات منظمة العفو الدولية أنه من أجل مواصلة أنشطتها بدلاً من إغلاقها قررت أن تعمل تحت إشراف جماعة الحوثي المسلحة التي تراقب كل أنشطتها وتقرها مسبقاً.

مضايقة وترهيب العاملين في المنظمات غير الحكومية، والنشطاء، وأسرهم

استمر التحرش بالمنظمات غير الحكومية التي لم تُغلق طوال شهري يوليو/تموز وأكتوبر/تشرين الأول 2015. وأبلغت عدة منظمات غير حكومية لم تتعرض للإغلاق منظمة العفو الدولية بأنها تشعر بالقلق بخصوص قدرتها على العمل بفعالية في ظل مناخ الترهيب الحالي والتهديدات التي تتعرض لها من جماعة الحوثي المسلحة. وقالت بعض المنظمات إنها قررت الحد من أنشطتها أو تقليصها حتى تتمكن من العمل، واضطر بعضها للجوء للعمل سراً.

وأبلغ بعض النشطاء، وكذلك موظفي المنظمات غير الحكومية ومديريها، منظمة العفو الدولية بأنهم يخشون على سلامتهم وسلامة أسرهم. وقال العديد منهم إنهم تلقوا اتصالات هاتفية ورسائل من مجهولين "تنصحهم" بوقف أنشطتهم المشروعة. ويشتهب بعضهم في أن تحركاتهم واتصالاتهم تتعرض للمراقبة وأن خطوط الهاتف في المكاتب يجري التنصت عليها. واعتُقلَ بعض الموظفين والمديرين تعسفاً.

وفي أغسطس/آب أبلغ أحد المدافعين عن حقوق الإنسان منظمة العفو الدولية بأنه يتلقى تهديدات لأسرته:

"قالوا لي إن لم أتعاون وأعمل معهم، فسيقتلونني أنا وأسرتي. وقالوا لي إنهم يعرفون كيف يصلون إلى زوجتي وإنهم يعرفون مكان سكني إذا لم أكف عن نشاطي في مجال حقوق الإنسان. وهددوني باستمرار بالاعتقال وخلال أحد الاستجابات سألوني عن أنشطة منظمتي، وصلاتنا بالولايات المتحدة، وما هي المعلومات التي نزود بها الولايات المتحدة، وصلاتنا بمنظمة العفو الدولية، ومن أين نحصل على تمويلنا. وأنا حالياً رهن الإقامة الجبرية واهتُلت منظمتي وأغِلِّقت لأنني لم أتعاون معهم."⁴

وأبلغ عبد الله، وهو مدافع عن حقوق الإنسان ومحام في منظمة تعمل في مجال حقوق المعتقلين، منظمة العفو الدولية في أغسطس/آب بأنه تلقى رسائل واتصالات هاتفية من أشخاص - ينتمون على ما يبدو إلى جماعة الحوثي المسلحة - تهدده بالقتل إذا لم يضع حداً لعمله:

⁴أجريت المقابلة هاتفياً في شهر أغسطس/آب 2015. تم حجب الاسم لأسباب أمنية.

"قالوا لي إنهم سيعدمونني ويعلقونني على باب اليمن في وسط صنعاء. كل ذلك لأنهم يزعمون أنني عميل لأمريكا."⁵

واضطرت المنظمة، بسبب التهديدات، إلى توقيف عملها وفر عبد الله نفسه من اليمن.

وأبلغ بعض النشطاء منظمة العفو الدولية، بأنه في إبريل/نيسان، اقتادت جماعة الحوثي المسلحة مدير جمعية خيرية من منزله، واحتجزته أربعة أسابيع بعد مدهمة مكاتب الجمعية. ووصف حسن، وهو ممثل رفيع للجمعية، الحادث لمنظمة العفو الدولية قائلاً:

في 4 إبريل/نيسان، اقتحموا الباب ودخلوا الجمعية. وفي 30 إبريل/نيسان، داهموا بيت المدير التنفيذي للجمعية واحتجزوه حتى وقت قريب. في البداية اختفى ولم نعرف مكان احتجازه. وداهموا كذلك منازل موظفين آخرين وفتشوها."⁶

ووصف مدير منظمة أخرى، والتي تعرضت للمدهمة والإغلاق على أيدي جماعة الحوثي المسلحة في إبريل/نيسان 2015، اعتقاله واستجوابه قائلاً:

"قراءة الساعة العاشرة من صباح يوم 15 إبريل (نيسان)، وصل عشرة مسلحين إلى الجمعية وقدموا أنفسهم على أنهم من "أنصار الله". وكسروا باب الجمعية واحتلوا المكاتب حتى 29 مايو (أيار). ثم طلب منهم مالك المبنى أن يغادروا المكاتب. وأغلقوا مكاتبنا، وبرغم أننا حاولنا الاتصال بالقيادة الحوثية، فلم يسمح لنا أحد بدخول المكاتب. وبعد ذلك داهم مسلحون ينتمون إلى أنصار الله منزلي في الواحدة والنصف صباحاً يوم 18 إبريل (نيسان) وأخذوني إلى مركز شرطة البلبل. واحتجزوني ثلاثة أيام قبل أن يستجوبوني. كانت معظم الأسئلة تتعلق بالجمعية وأنشطتها، لكنهم لم يتهموني رسمياً."⁷

القيود على الأنشطة في الفترة من أغسطس/آب إلى أكتوبر/تشرين الأول 2015

تلقت منظمة العفو الدولية معلومات تشير إلى أن جماعة الحوثي المسلحة أخذت خطوات لفرض قيود رسمية على بعض المنظمات غير الحكومية التي لا تزال تعمل.

أبلغت إحدى المنظمات غير الحكومية التي توثق انتهاكات حقوق الإنسان والإساءات التي ترتكبها جميع أطراف الصراع منظمة العفو الدولية في سبتمبر/أيلول بأنها خضعت لقيود على أنشطتها. فقد تلقت المنظمة في 5 أغسطس/آب 2015، نسخة من خطاب مسرب مرسل من وزارة التعليم إلى جميع المناطق الإدارية في صنعاء، يحوي تعليمات للمناطق بوقف التعاون مع قائمة من المنظمات غير الحكومية، من بينها هذه المنظمة. ويواجه باحثو المنظمة، منذ تلقي هذا الخطاب، معوقات تمنعهم من القيام بعملهم الميداني. وفي 27

⁵ أجريت المقابلة هاتفياً في شهر أغسطس/آب 2015. تم حجب الاسم لأسباب أمنية.

⁶ أجريت المقابلة في صنعاء في شهر مايو/أيار 2015. تم تغيير الاسم لأسباب أمنية.

⁷ أجريت المقابلة في صنعاء في شهر مايو/أيار 2015. تم تغيير الاسم لأسباب أمنية.

أغسطس/آب، مُنِعَ باحث آخر من القيام بعمله في محافظة حجة على أيدي أفراد من جماعة الحوثي المسلحة قالوا إنهم تلقوا تعليمات مشددة بعدم السماح للباحثين بالعمل. ومُنِعَ الباحث من زيارة موقع غارة جوية لتوثيق الحادث. وفي 14 سبتمبر/أيلول، احتجَّ أحد الباحثين لفترة قصيرة على أيدي أفراد من جماعة الحوثي المسلحة عند حاجز تفتيش في تعز عندما اكتشفوا أنه يعمل في هذه المنظمة.

تلقت أيضا منظمة العفو الدولية معلومات موثوقة تشير إلى أن جماعة الحوثي المسلحة حاولت تقييد حصول المنظمات غير الحكومية على تمويل من المنظمات الدولية. وأبلغ بعض النشطاء والعاملين في المنظمات غير الحكومية منظمة العفو الدولية بأن "مكتب الأمن السياسي"، الذي يسيطر عليه الحوثيون حالياً، عقد اجتماعاً في أغسطس/آب 2015 مع المانحين الدوليين، طالب خلاله بوقف أي تمويل على الفور لقائمة من المنظمات التي حدد أسماءها.

وحصلت منظمة العفو الدولية أيضا على نسخ من خطابين مسريين يفرضان مزيداً من القيود على المنظمات غير الحكومية. ويحوي الخطاب الأول غير المؤرخ من الخطابين المسريين، وهو صادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، قائمة تضم 21 منظمة غير حكومية انتهى وضعها القانوني. وحصلت منظمة العفو الدولية كذلك على نسخة من خطاب مسرب مؤرخ في أكتوبر/تشرين الأول 2015 موجه من البنك المركزي اليمني إلى البنوك العاملة في اليمن، يصدر بموجبه البنك المركزي تعليمات إلى جميع البنوك بتجميد الأرصدة والحسابات المصرفية الخاصة بكل الجمعيات والاتحادات التي انتهى وضعها القانوني. وينص الخطاب بوضوح على أن هذه التعليمات نتيجة قرار اتخذته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2015 بتجميد كل أرصدة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي انتهى وضعها القانوني. وليس واضحاً إلى أي منظمات غير حكومية أو جمعيات خيرية يشير الخطاب.

توصيات

كل أطراف الصراع في اليمن ملزمة بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ذات الصلة، بما في ذلك الأحكام التي تحظر انتهاك الحق في حرية تكوين الجمعيات والتعبير. واليمن من الدول الأطراف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" الذي يكفل الحق في حرية تكوين الجمعيات والتعبير.

وبالإضافة إلى ذلك، "يقرر إعلان الأمم المتحدة الخاص بحق الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع ومسؤوليتهم عن النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً وحمايتها"، الذي اعتُمِدَ في عام 1998، عدداً من الحقوق للمدافعين عن حقوق الإنسان، من بينها الحق في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع السلمي؛ والحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان ونشرها؛ والحق في إثارة بواعث قلق بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان والإساءات.

وفي ظل غياب سلطة القانون ومناخ الإفلات من العقاب السائد في شتى أنحاء اليمن، تفتشت الانتهاكات الجسيمة لحقوق. ولذلك يكتسب عمل المنظمات غير الحكومية والحاجة إلى التوثيق الميداني ضرورة ملحة، وستكون له أهمية حاسمة في محاسبة كل أطراف الصراع وضمن تقديم مرتكبي الانتهاكات إلى العدالة في المستقبل. ومن الضروري وجود مجتمع مدني نشط حتى يمكن أن تحل المحاسبة محل الإفلات من العقاب، وحتى يمكن منع المزيد من اتساع نطاق مثل تلك الجرائم وتجذرها. ومن ناحية أخرى، يمكن للجمعيات الخيرية التي تقدم خدمات طبية واجتماعية مجانية، فضلاً عن الجبر للضحايا وأسرههم، أن تقوم بدور حيوي في الأزمة الإنسانية المتفاقمة الحالية.

وينبغي لجماعة الحوثي المسلحة أن تدرك أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية وإيجاد هامش تستطيع فيه القيام بعملها المشروع دون تدخل. وتدعو منظمة العفو الدولية جماعة الحوثي المسلحة إلى:

- وقف أي أنشطة، بما في ذلك التهريب والمضايقة، من شأنها أن تؤدي إلى منع نشاط حقوق الإنسان، والمدافعين عنها، والمنظمات غير الحكومية المعنية بها في اليمن من ممارسة حقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.
- العمل على توفير بيئة عمل إيجابية للمدافعين المستقلين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وتيسير ذلك.
- الاعتراف علناً بأن من المشروع والقانوني قيام منظمات حقوق الإنسان بتوثيق الإساءات والانتهاكات التي ترتكبها جميع أطراف الصراع دون خوف من تهديد، أو ترهيب، وقيود، أو إغلاق.

ويقع على عاتق الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً كذلك مسؤولية وواجب حماية حقوق نشاط حقوق الإنسان، والمدافعين عنها، والعاملين في المنظمات غير الحكومية المعنية بها من الانتهاكات التي ترتكبها أطراف غير رسمية. وتدعو منظمة العفو الدولية الحكومة اليمنية إلى التحقيق بدقة في أي حالات مراهمة، أو إغلاق، أو مضايقة، أو ترهيب تتعرض لها المنظمات غير الحكومية والعاملون فيها ومحاسبة المسؤولين عنها. فضلاً عن ذلك، ينبغي للجنة الوطنية التي شُكِّلت في 7 سبتمبر/أيلول 2015 أن تضع هذه المراهمة ضمن نطاق أنشطتها في سياق أي تحقيقات تقوم بها.